مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 131) 2025, pp. 311-325

الاتفاقيات الكويتية الاقتصادية الخارجية في مناقشات مجلس الامة الكويتي 1971 ــ 1974

م.م. عبد الحمزة حميد كاظم
الجامعة المستنصرية / رئاسة الجامعة

abdul80hamza78llove@gmail.com
07723218754

مستخلص البحث:
سعت دولة الكويت منذ استقلالها في ستينيات القرن الماضي الى اثبات وجودها الواقعي كدولة وذلك من خلال عقد اتفاقيات تتضمن مساعدات للدول ذات الموارد الاقتصادية المتدنية مستفيدة من الواردات الضخمة نتيجة انتاج وتصدير النفط وهذا الذي دفع الحكومة الكويتية الى منح قروض مالية وقد نافست المؤسسات العالمية عن طريق تخفيض الفوائد وبذلك زادت الواردات المالية عن طريق تلك القروض وتم اضفاء شرعية على الاتفاقيات عن طريق تقديمها كقوانين لمجلس الامة الكويتي من اجل مناقشتها واقرارها وبذلك تكون الحكومة ملزمة بتطبيقها .

الكلمات المفتاحية : مجلس الامة ، الكويت ، الاتفاقيات الاقتصادية ، اعضاء المجلس، الحكومة .

المقدمة:
دأبت الكويت على الاندماج بالواقع العربي والعالمي منذ استقلالها عام 1961 مستفيدة من الوفرة المالية الكبيرة نتيجة الواردات النفطية فكانت الاتفاقيات والمساعدات للدول العربية على وجه التحديد الباب الامثل لفرض وجودها عربيا ولكي يذاع صيتها عالمياً وقد اضفت عليها الحكومة الكويتية الطابع التشريعي والقانوني من خلال عرضها على مجلس الامة الكويتي لدراستها ثم مناقشتها واقرارها لعلمها ان القوانين والاتفاقيات التي قدمتها للمجلس يمكن ان تلقي قبولاً واستحساناً مـــــن اعضاء المجلس وذلك بسبب تاثير الكتلة القومية فـــي مجلس الامة .

قسم البحث على مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة اذ تناول المحور الاول سير المناقشات الاقتصادية في اروقة مجلس الامة الكويتي للاتفاقيات الاقتصادية الكويتية العربية والتي شملت دول منها الجمهورية العربية السورية وجمهورية السودان ومملكة البحرين اما المحور الثاني فتناول الاستثمارات الكويتية الخارجية واحتوى على اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية وايضا انشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا . في حين جاء المحور الثالث ليتناول الاتفاقيات الاقتصادية الكويتية الاجنبية وبالتحديد مع جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية يمكن تحديد مشكلة البحث بالوقوف على سير المناقشات داخل مجلس الامة ومدى تفاعل اعضاء المجلس مع تلك القوانين وموقف الكتلة القومية وتاثيرهم على اعضاء المجلس في اقرار القوانين . يهدف البحث الى ابراز اهم الخطوات التي اتخذتها الحكومة الكويتية في بدايات سبعينيات القرن الماضي على المستوى الاقتصادي الخارجي وتقديمها تلك الخطوات على شكل قوانين من شانها ان ترفع مكانة الكويت على المستوى العربي والدولي من ناحية واستثمار فائض الدخل القومي من ناحية اخرى . اتبع الباحث المنهج الوصفي لسير مناقشات اعضاء مجلس الامة الكويتي في المحاور الموجودة في ثنايا البحث وتقديمها بشكل سهل للمتلقي من اجل فهم المناقشات بشكلٍ جيد .

اعتمد البحث على مجموعة كبيرة من المصادر لعل في مقدمتها مضابط مجلس الامة فضلاً عن الكثير من الوثائق والمصادر الاخرى التي يمكن الرجوع اليها في تثبيت المصادر.

المحور الاول : الاتفاقيات الاقتصادية الكويتية العربية

يعد التطور الاقتصادي من اهم الادوات التي استعملتها الحكومة الكويتية في رسم سياستها الخارجية وذلك بسبب الواردات المالية الضخمة نتيجة مبيعات النفط فوظفت الحكومة تلك الواردات لخدمة مصالحها القومية واقامة علاقات واسعة ممكن ان تسهم في تحقيق اهدافها السياسية وتلك المساعدات الاقتصادية بالتسهيلات المالية والاتفاقيات الاقتصادية فضلاً عن القروض الميسرة على امل ان تسهم تلك المساعدات في تنمية اقتصاد الدول العربية المستفيدة منها [1] :

1- الاتفاق الاقتصادي الموقع بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية العربية السورية في ايار 1969

أذ جرت محادثات بين الجانبين السوري والكويتي في ايار عام 1969، وتم الاتفاق على تنظيم العلاقات الاقتصادية واستثمار رؤوس الاموال بين البلدين وعرض الاتفاق على مجلس الوزراء الكويتي لدراسته. ومن اجل ان ياخذ هذا القانون مساره الدستوري كقانون. تم عرضه على مجلس الامة، اذ قدمت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس تقريرها بشأن القانون المقدم من الحكومة بالموافقة على الاتفاقية بين دولة الكويت والجمهورية العربية السورية، وتمت تلاوة مسودة القانون، ومذكرته الايضاحية التي فيها توضيح مفصل شمل التعاون الاقتصادي في شتى المجالات منها الصناعية والزراعية وكذلك انتقال رؤوس الاموال بين البلدين ومتابعة ذلك من خلال لجان من كلا البلدين [2] .

وكان اعضاء مجلس الامة قد احجموا عن النقاش وهذا دليل على الموافقة المسبقة لهكذا قوانين فيها منفعة اقتصادية للكويت من الجانب الاقتصادي فضلا عن المنفعة السياسية، وخالف مبارك الحساوي[3] زملاءه الاعضاء بطلبه للمناقشة، الا ان رئيس المجلس رفض الطلب بذريعة ان القانون سوف يعرض على التصويت، ووسط اصرار الحساوي على المناقشة تمت الاستعانة بالخبير الدستوري[4] للاستشارة، الذي اوضح انه بموجب المـــــــادة (84) من النظام الداخلي **" اذا قفل باب النقاش فلا يحق لاي عضو النقاش الا اذا ابدى العضو اعتراضاً على التصويت فيكون له الحق بالكلام "** الا انه سمح للعضو بالمناقشة والذي اعرب عن شكره لكل من يعمل من اجل ان تكون سمعة الكويت في الخارج على افضل ما يكون مبدياً فخره واعجابه بالاتفاق مع الجمهورية العربية السورية، ولكنه استدرك في كلامه بسؤال يخص الاملاك الكويتية في سوريا، ، وبالتحديد املاك عبد الله عبد اللطيف العثمان (احد وجهاء الكويت وتجارها) في سوريا والمتمثلة (بجامع يعد الاكبر في دمشق بعد الجامع الاموي والى جانبه مستشفى خيري ومدرسة اسلامية ومجمع تجاري) مطالباً الحكومة السورية برفع اليد عن املاك الكويتيين في بلادها هذا من ناحية، من ناحية اخرى تساءل العضو فيما لو رفضت السلطة التشريعية السورية الاتفاق، واجابه بهذا الصدد وزير الدولة عبد العزيز حسين[5]، موضحاً ان الاتفاقية جرت بين الطرفين فمن كانت له الرغبة بالانسحاب فله ذلك، وبعدها طرحت الاتفاقية للتصويت فتمت الموافقة عليها واحيل للحكومة للعمل به[6].وفي ضوء العلاقات الاقتصادية مع سوريا فقد وافق مجلس الامة باجماع اعضائه على أرسال مساعدات مالية الى سوريا وصدر قانون رقم 35 لسنة 1972 يأذن للحكومة بأخذ مبلغ من المال الاحتياطي (عشرة ملايين دينار كويتي) لدعم سوريا [7]، واجاز به الحكومة تقديم المساعدات الى سوريا[8] . وفي الاطار نفسه، وافق مجلس الامة على مشروع قانون مقدم من الحكومة يقضي بتقديم مساعدات لكل من سوريا والعراق ويذكر ان الكويت منحت العراق عام 1963 قرضاً بقيمة ثمانين مليون دولار امريكي بدون فوائد ولمدة تصل الى حوالي خمس وعشرين سنة [9]. وقرض بحوالي ثلاثة عشر مليون سبعة الاف ومائه

واربعه وثلاثين دينار كويتي لمدة سنتين بدون فائدة بموجب قانون رقم (42) لسنة 1972 يأذن للحكومة باخذ مبلغ من الاحتياطي العام، لدعم الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية[10].

2- الاتفاق الاقتصادي الموقع بين حكومة دولة الكويت وجمهورية السودان

للكويت علاقة متميزة مع السودان وقد نالت السودان دعماً مالياً من الصندوق الكويتي للتنمية العربية اذ ان اول قرض استلمته السودان بلغ حوالي سبعة ملايين دينار كويتي عام 1962 بفائدة 4% لتجديد السكة الحديدية ثم تطورت العلاقة بين البلدين ومن اجل تعزيز اواصر الاخاء والمحبة وتعزيز الروابط الاقتصادية وتقوية العلاقات التجارية. وتم الاتفاق بين دولة الكويت وجمهورية السودان الديمقراطية وجاءت في بعض نصوصه ان تسمح كلتا الدولتين باجراءات الاستيراد وشجع القانون اقامة المشاريع الزراعية والصناعية والعمرانية بين البلدين للعمل التجاري فضلاً عن تأمين القانون الحماية الكاملة لراس المال المنقول للاستثمار في البلد الاخر[11].

وفي الفصل الثالث من الدورة الانتخابية لمجلس الامة قدمت حكومة الكويت القانون الى رئاسة مجلس الامة، وقد احاله رئيس المجلس الى لجنة الشؤون الخارجية في 20 شباط 1971، وبعد دراسته قدم الى المجلس في الجلسة المنعقدة في 21 أذار 1972[12]. جرى النقاش في الجلسة ذاتها، وكانت مداخله مبارك الحساوي، الذي عبر عن سعادته لاي اتفاق مع أي دولة عربية وطرح سؤالا الى وزير المالية والنفط عبد الرحمن سالم العتيقي[13] **" هل البضائع التي تصل الى الكويت من السودان معفية من الضرائب ام لا "**، واجاب وزير المالية والنفط بقوله " نحن لا نناقش اتفاقيات السوق العربية المشتركة " انما هناك مجال لتسهيل السلع من الدول العربية، وعارض العضو محمد الرشيد [14] العضو السائل بقوله **" انه مضى على الاتفاقية حوالي عام"**، وكان بأمكان العضو السؤال عن الاتفاقية منذ ذلك الوقت ثم طرحت الاتفاقية للتصويت فتمت الموافقة عليها، واحيلت للحكومة للعمل بها[15].

3- اتفاق للتعاون الاقتصادي بين حكومة دولة البحرين وحكومة دولة الكويت

كانت بداية التعاون الاقتصادي مع مملكة البحرين في سبعينيات القرن الماضي بعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الكويتي صباح الاحمد[16] للبحرين خلال المدة 3-5 حزيران 1973، والتي تمخض عنها صدور بيان مشترك بين البلدين وضع الخطوط الاساسية للتعاون الاقتصادي بين البلدين بما يحقق المصالح المشتركة فيما بينهما وقد اتفق الطرفان على توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي خلال اسبوعين من صدور البيان والى جانب الاتفاق الاقتصادي بحث الطرفان الاوضاع الخطيرة التي تمر بها منطقة الشرق الاوسط[17]. في 19 حزيران 1973 تم التوقيع في الكويت على اتفاق التعاون الاقتصادي بين حكومة دولة الكويت وحكومة دولة البحرين والتنسيق بين المؤسسات والهيئات الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال وكذلك تسهيل السفر والاقامة بين الطرفين وايضا الاعفاءات من الرسوم الكمركية لبضائع كلا البلدين فضلا عن تسهيلات الترانزيت[18]. قدم وزير الخارجية الكويتي مقترحاً الى رئاسة مجلس الامة في الجلسة المنعقدة في 3 تموز 1973، يقضي بتقديم لجنة الشؤون الخارجية مسودة القانون قبل انتهاء الدور الثالث، وعند عرض المقترح للتصويت تمت الموافقة على المناقشة في الجلسة القادمة [19].

عرض القانون في الجلسة المنعقدة بتاريخ 4 تموز 1973 لمناقشته وابداء الاراء عليه، وقد أبدى العضو سلطان سلمان[20] في مناقشته عمق العلاقة الاخوية بين الكويت والخليج، مشجعاً الحكومة على عقد مثل هكذا اتفاقيات، لاسيما مع دول الخليج في وقت اصبحت دول منطقة الخليج مصدراً مهما للطاقة، مما زاد من اطماع الدول الاجنبية للتفكير في غزو دول الخليج، ودعا الحكومة الى قطع رؤوس الاموال الكويتية المنتشرة في الخارج وتحويلها الى دول الخليج العربي، وسانده في الراي

العضو سليمان الذويخ[21] فقد اشار الى مسالة النفط، وانه يجب ان تكون دول الخليج تحت رايه واحدة حتى تستطيع الوقوف بوجه التحديات القادمة الى دول الخليج لا محال، مطالباً الحكومة بمزيد من الاتفاقيات مع دول الخليج [22] . كان قصد العضوين من ذلك تحويل الجزء الكبير من قروض الصندوق الكويتي للتنمية العربية الى دول الخليج ويبدوا هناك سببان لذلك، الاول دول الخليج لم يمض على استقلالها سنة او سنتان فهي محتاجة للمساعدات والثاني دول الخليج قريبة على الكويت بحسب الموقع الجغرافي فمن الاولى الاهتمام بدول الجوار قبل الدول البعيدة .

وانتقد العضو غنام الجمهور[23] تاخر الحكومة في عقد اتفاقيات مع دول الخليج، معرباً عن امله من الحكومة ان تتعدى الاتفاقيات الى تحقيق الوحدة بين دول الخليج مستشهداً بالاية الكريمة ((وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ))[24] وحث الاعضاء على التصويت بالموافقة على الاتفاقية واصفاً شعوب الخليج العربي بالشعب الواحد [25] . اما العضو سامي المنيس[26] فكان رأيه مختلفاً عن اقرانه، فبحكم انتمائه القومي وتاثره بالافكار الاشتراكية ابدى اعترضه على الاتفاقية من زاويتين الاولى تتعلق بالصيغة التي بنيت عليها الاتفاقية فهي ظاهرها التعاون بين الطرفين، واما من وجهة نظر العضو فهي اوراق مكتوبة لا قيمة لها، والثانية الاتفاق بين الحكومتين تجاهل سلطة الشعب اذ اكد العضو ان اساس التعاون يجب ان يكون من منطلق شعبي وليس اتفاقا بين حكومتين، مؤكداً ان أي اتفاق ينبغي ان يكون لصالح الشعب، وبالتاكيد عكس رايه راي كتلته القومية وبعد انتهاء مناقشته طرح القانون للتصويت بالنداء بالاسم فتمت الموافقة. واحيل للحكومة للعمل به بعد مصادقة امير الكويت . شمل القانون التعاون الاقتصادي بين الجانبين وتشجيع استثمار رؤوس الاموال اضافة الى اقامة مشاريع مشتركة في مجالات الصناعة والنقل والملاحة فضلاً عن التعاون في المجال المصرفي والخدمي[27].

ومن الضروري الاشارة ان معظم اعضاء مجلس الامة لم يعترضوا على المساعدات والتسهيلات المالية والقروض الميسرة للدول العربية الا انهم كانوا يتوجسون من الاخلال بالاحتياطي المالي للدولة مما يسبب عجزا في ميزانية الدولة مما يؤثر على الشعب الكويتي هذا من جانب من جانب اخر كانت هناك شكوك ان القروض والتسهيلات المالية الممنوحة للدول العربية لا تحقق الرفاهية للشعوب العربية بل تذهب للمنافع الشخصية للمسؤولين فيها [28]

المحور الثاني : الاستثمارات الكويتية في البلاد العربية والافريقية

1- اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية

ذكر في المذكرة الايضاحية تفسير للقانون ومجملها انه تحقيق للوحدة الاقتصادية بين البلدان العربية فقد تمت الموافقة على الاتفاقية من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اجتماعها المنعقد في دمشق عام 1970 في شأن استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها وقد وقعت الدول (المملكة الاردنية الهاشمية، جمهورية السودان الديمقراطية، الجمهورية العراقية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العربية المتحدة، الجمهورية العربية اليمنية، دولة الكويت) ولما كانت هذه الاتفاقية تتماشى مع سياسة الكويت الخارجية فقد اكملت الحكومة صياغة القانون وهذا يتطلب موافقة مجلس الامة[29]. قدمت الحكومة مسودة القانون ومرفقه مذكرته الايضاحية في الجلسة المنعقدة في 20 نيسان 1971، وتمت الموافقة على احالته الى لجنة الشؤون الخارجية لدراسته، وتقديمه للمناقشة[30] .

ناقش مجلس الامة القانون في الجلسة المنعقدة في 25 أذار 1972، وانبرى محمد الرشيد للنقاش متسائلاً عن امكانية انضمام دول الى الاتفاق غير الدول الاعضاء وكانت اجابة وزير لمالية والنفط في ذات الجلسة، الذي بين انه يحق لاي دولة الدخول الا ضمن الاتفاق[31] . وفي اتجاه ذي مسارٍ اوسع كانت مداخلة علي الغانم[32] عبارة عن تساؤلات عن شروط الاستثمارات في الدول العربية

ومدى موافقة الكويت عليها ، واجابه وزير المالية والنفط انه حصلت تغيرات في تشجيع الاستثمارات من خلال اصدار القوانين، وكل بلد يكون يضع القوانين التي يراها مناسبة [33].

اما عبد اللطيف الكاظمي[34] فقد اعترض على مثل هكذا اتفاقيات واصفاً اياها " **بغير المدروسة وهي عبارة عن مضيعة وقت**" وانها عديمة المنفعة للكويت، وسانده عبد الله النيباري[35] ومن منطلق قومي اوضح انه مع أي اتفاق تعاون عربي بشرط ان لا يكون على الورق فقط وان يعود بالنفع على الكويت[36]. ورغم معارضة النائبين الا انهما لم يستطيعا ان يؤثرا على قناعة اعضاء مجلس الامة من جهة ولم تكن تلك الاتفاقية تملك من الاهمية ما يتخذ أي عضو معارضة ويتخذ موقفا منها فتم التصويت بالموافقة عليها بالاجماع، واحيل للحكومة للعمل به، ونص القانون على اثنتي عشرة مادة قانونية تضمنت امتيازات للمستثمر العربي بشكل خاص اذا كانت دولته من ضمن الموقعين على القانون ولم يغلق الباب بوجه الدول العربية فبالامكان أي دولة عربية ان تقدم طلباً الى الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وبعد الموافقة يبلغ الدول الاعضاء بانضمامها الى الاتفاقية[37] ، وبعد عشرة ايام من صدور القانون في الجريدة الرسمية عملت الحكومة بنص القانون[38] .

2- اتفاقية انشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ومساهمة دولة الكويت في صندوق الدعم العربي للدول الافريقية

كان توطيد التعاون العربي الافريقي يبنى على اسهام الدول العربية ودعمها لمشاريع التنمية التي تحتاجها دول القارة الافريقية فقد تقدمت الكويت على باقي الدول العربية بمنح القروض والمنح غير المشروطة[39]، وشملت المساعدة اقامة مشاريع تنموية بقطاعات مختلفة بهدف تاهيل وتطوير والنهوض بالبنى التحتية، وافادت عدد من دول افريقيا من الدعم الكويتي في مختلف القطاعات منها النقل، والكهرباء، والسدود ... الخ وقد استفادت غينيا ومالي والسنغال من القروض الكويتية في قطعات مختلفة ففي السنغال شملت القروض تطوير الموانئ واما غينيا فقد لعبت القروض الكويتية دورا في تطوير شبكات الطرق في حين افادت دولة مالي في تطوير مصانع الزيوت فضلا عن دول اخرى كانت للقروض الكويتية فضل كبير عليها منها جامبيا، وسيراليون، وغانا، والنيجر، وبوروندي، وبوتسوانا، ورواندا، وتنزانيا، وزمبابوي، وامتدت المساعدات من عام 1974 الى عام 1994[40]. وتاتي مساهمة الكويت في دعم الدول الافريقية وسط احتدام المنافسة مع البنوك والشركات الغربية من جهة ولان الاستثمار ومنح القروض هو افضل سبيل لتنمية الفوائض النقدية الكويتية من جهة اخرى وبالتالي سيتيح للكويت منح المزيد من القروض[41] .

احالت اللجنة المالية والاقتصادية مسودة القانون مع مذكرته الايضاحية بعد الدراسة الى مجلس الامة في الجلسة المنعقدة في 9 تموز 1974 لمناقشته ورافقت المذكرة الايضاحية معلومات تخص البنك العربي للتنمية الصناعية والزراعية في افريقيا[42] ومشاركة الكويت فيها جاء في الاجتماع المنعقد بالجزائر في 21 تشرين الثاني 1973 انشاء بنك عربي لدعم الدول الافريقية الضعيفة اقتصاديا عن طريق تاسيس بنك عربي اشتركت فيه عشر دول عربية وراس ماله مائتان وسته مليون دولار شاركت الكويت بحوالي عشرين مليون دينار كويتي [43] .

تمت المناقشة في ذات الجلسة وكان العضو يوسف المخلد[44] ناقش مسودة القانون من خلال طرح سؤال الى مقرر اللجنة المالية مفاده هل المبلغ الكويتي المرصود الى البنك يؤخذ من صندوق التنمية العربية الذي صار راس ماله الف مليون دينار كويتي، واجاب المقرر العضو احمد النفيسي [45] ان المبلغ عبارة عن مشاركة في البنك العربي للتنمية الصناعية والزراعية في افريقيا، وليس له علاقة بصندوق التمنيه العربية، واسترسل العضو في مناقشته داعيا المجلس ان يرصد لهذا البنك سبعين مليون دينار كويتي موصياً وزير المالية والنفط ان يحث الدول العربية بدعم الدول الافريقية بشكل

يستحق الفخر لما لدول افريقيا علاقة عميقة مع الدول العربية، وعقب وزير المالية والنفط على كلام العضو موضحاً لمجلس الامة ان انشاء البنك هو البداية، وبدون شك سوف يتطور الامر بزيادة مشاركة الكويت فيه بما يضمن تقديم المساعدة اللازمة الى الدول الافريقية[46].

تقدم اعضاء مجلس الامة بطلب الى رئاسة المجلس يرجون فيه قفل باب النقاش والبدء بالتصويت على القانون، فتم قفل النقاشات وجرى التصويت على مواد القانون فتم التصويت بالنداء بالاسم[47].

وفي 16 تموز 1974 صدر في الجريدة الرسمية بعد موافقة مجلس الامة عليه متضمنا المواد منها مساهمة الكويت في البنك، وتخصيص المبالغ اللازمة للمساهمة[48].

أوضحت وثيقة صادرة من السفارة البريطانية في الكويت قرار الحكومة الكويتية برفع حجم مشاركتها في البنك العربي للتنمية الاقتصادية بافريقيا الى ما قيمته ثلاثمائه مليون دولار ونابع ذلك من حرص الكويت على بناء مستقبل الشعوب النامية كما اشتركت الكويت لدعم في البنك الاسلامي للتنمية[49] والصندوق العربي للانماء الاجتماعي والاقتصادي[50] وتوسعت الكويت ليشمل الدول العربية وغير العربية[51].

المحور الثالث : الاتفاقيات الاقتصادية الكويتية الاجنبية.

جاء في تقرير السفير البريطاني في الكويت ارشي لامب (Arish Lamb) الى وزير الخارجية بلاده دايفيد اوين (David Owen) في 6 أذار 1977 تحت عنوان **(الكويت احد رواد مانحي المساعدات)** ذكر فيه الاستثمارات الكويتية الخارجية مستغرباً من ان ما نسبته ثلثا الاستثمارات تذهب الى مصر والاردن وسوريا واليمن ويوغسلافيا منذ بداية سبعينيات القرن الماضي[52].

اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية

وقع اتفاق التعاون الاقتصادي بين دولة الكويت وجمهورية يوغسلافيا في بلغراد في 22 نيسان 1971 لاجل تنمية العلاقات الاقتصادية ومتضمناً تسهيل الاستيراد والتصدير بين البلدين والاعفاء من الرسوم الكمركية وكذلك زيادة التعاون الفني وكذلك التعاون في مجال الابحاث التقنية والمسح الجيولوجي وبما ان الاتفاق لا يتعارض مع القوانين الداخلية والخارجية الكويتية فقد طالبت وزارة التجارة والصناعة الكويتية اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة للتصديق على القانون [53].

قدمت الحكومة مشروع القانون بالموافقة على التعاون التجاري والاقتصادي بين حكومة دولة الكويت وجمهورية يوغسلافيا الى رئيس مجلس الامة، والذي احاله الى لجنة الشؤون الخارجية بتاريخ 7 تشرين الاول 1971 لدراسته تمهيداً لعرضه على مجلس الامة لغرض مناقشته [54].

وفي نفس الجلسة طرح العضو عبد اللطيف الكاظمي سؤالا عن مدى فائدة هكذا اتفاقيات على الكويت، واجابه مقرر لجنة الشؤون الخارجية عباس مناور[55]، بقوله : **"ان اللجنة رأت هناك فائدة للكويت في هذه الاتفاقية من خلال تجار كويتيين اذ انهم وكلاء ليوغسلافيا فان لم يكن لها فائدة فلا يكون فيها ضرر على الكويت"**، الا ان العضو لم يقتنع بالاجابة واصفاً الوكلاء الكويتيين بانهم يتعاملون مع مختلف دول العالم فلذلك لا داعي لعقد الاتفاقية، ولان التعامل مع يوغسلافيا على اكمل وجه بدون هذه الاتفاقية بعدها طرح مشروع القانون للتصويت فتمت الموافقة بالتصويت بالاغلبية. واحيل للحكومة للعمل به واحتوى القانون على عشر مواد لعل اهمها الاعفاء من الرسوم الكمركية، وان يكون تحديد المدفوعات بين الطرفين بالدولار الامريكي على ان تنفذ الاتفاقية بعد التصديق من السلطات التشريعية في كل من البلدين، وتعد سارية المفعول لمدة سنة على ان تجدد تلقائياً [56].

وقد اوردت مجلة الطليعة الناطقة بأسم الحركة القومية الكويتية في عددها الصادر في 26 تشرين الاول 1974 خبراً مفاده ان الكويت اقرضت حكومة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية مائة

مليون دولار للمساهمة في تنمية مشاريعها واشارت المجلة الى ذلك القرض بوصفه ذا طابع سياسي خاصة وان يوغسلافيا تلعب دوراً رئيسياً في مجموعة دول عدم الانحياز وعلاقتها تتطور مع البلدان المحبة للسلام في الشرق الاوسط [57]. يمكن وصف خطوات الحكومة الكويتية بالمهمة في المجال الاقتصادي الخارجي الا ان اعضاء مجلس الامة لم يكونوا على دراية تامة بخطواتها فقد اعتمدت الحكومة على امير الكويت في اجازتها بالتوقيع على الاتفاقيات مستنداً على المادة (70) والتي نصت على **" يبرم الامير المعاهدات بمرسوم ويبلغها مجلس الامة فوراً مشفوعة بما يناسبها من البيان وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية ... "** [58] فكانت مناقشات الاتفاقيات شكلية ومختصرة.

يتضح لنا مما سبق ذكره استخدام الكويت لبعض عوائدها المالية لاغراض سياسية فمساهمتها بشكل فعال في انشاء الصندوق الكويتي للتنمية العربية فيه ابعاد كبيرة لربما لم تتضح الابعاد لاعضاء مجلس الامة، فبحكم قربهم من الشعب وشعورهم بهموم المواطن الكويتي، لذلك هم يعترضون على طلب الحكومة زيادة التخصيص المالي للصندوق في حين الحكومة كانت تسعى الى توسيع القروض من الصندوق الكويتي، لاسباب منها زيادة الفائدة، وكسب التاييد السياسي للدول العربية فيما لو تعرضت الكويت لخطر خارجي، وتعدت الكويت في مساعداتها الى الدول الافريقية ومن الاهداف التي سعت الحكومة الكويتية لتحقيقها على المستوى الاقليمي والعالمي هو الظهور بقوة الدولة المتماسكة، والمستقر اقتصادها داخلياً لذا رات في منح القروض تحقيقاً لذلك الهدف واما في ضوء العلاقة مع بريطانيا لم يتغير فيها شيء .

الخاتمة والاستنتاجات

توصل البحث الى جملة من النتائج لعل في مقدمتها مايلي :

اولاً : مارس مجلس الامة دورة التشريعي في فصله التشريعي الثالث وذلك من خلال مناقشات القوانين والتي هي عبارة عن اتفاقيات اقتصادية خارجية .

ثانياً : اختلفت نظرة الحكومة الكويتية عن مجلس الامة في التعامل مع قوانين الاتفاقيات الاقتصادية فالحكومة كانت تنظر الى ابعاد سياسية تخدم الكويت في المستقبل اما اعضاء مجلس الامة فقد كان سعيهم لإرضاء المواطن الكويتي من اجل ضمان تصويته له في الانتخابات .

ثالثاً : ساهمت الواردات المالية الكبيرة نتيجة تصدير النفط في دخول الكويت بقوة في مجال الاستثمار لغرض تنوع مصادر الدخل القومي الكويتي من ناحية ولضمان مساندة الدول المستقرضة للكويت سياسياً .

رابعاً : ساهمت القروض الكويتية والتسهيلات التي قدمت للدول العربية (سوريا والعراق) في درء المخاطر عنها والاعتراف بها كدولة وبذلك نجحت الحكومة الكويتية ومجلس الامة من تثبيت اسس الاعتراف العربي بها دولة قائمة .

خامساً : لم تقتصر القروض المالية على الدول العربية فحسب بل شملت الدول الافريقية غير العربية وبذلك نافست الكويت المؤسسات المالية العالمية وذلك من خلال تخفيض الفوائد المستحصلة من تلك القروض .

سادساً : يمكن ملاحظة ان دولة الكويت تعمل وفق اطار دستوري وقانوني فالحكومة تقدم الى رئاسة مجلس الامة القوانين ثم تناقش وعند اقرارها وتوقع من امير البلاد تصدر في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم)

سابعاً : ان التطور التشريعي بعد عقد من الزمن على استقلال الكويت يعكس النظرة البعيدة للحكومة الكويتية لمستقبلها.

ثامناً : لم تغفل الحكومة الكويتية عن الدستور الذي سن عام 1961 فبعض الاتفاقيات استندت الحكومة الكويتية على المادة (70) من الدستور فضلا عن موافقة امير البلاد وبعدها قدمت الاتفاقية الى مجلس الامة عبارة عن قانون .

الهوامش:

---

1) محمد وفيق الخجا، المردود السياسي للمساعدات الخارجية الكويتية، مجلة الاقتصاد والاعمال، بيروت، العدد 63، السنة السادسة، 6 أيلول 1984 ، ص18.

2) مضبطة الجلسة الثالثة عشر (أ)، الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد الاول، الاول من حزيران 1971، ص152.

3) مبارك الحساوي : ولد عام 1925 بالكويت كان تعليمه في المدرسة المباركية ثم الاحمدية فاز بانتخابات عام 1961 عضوا في المجلس التأسيسي وفاز في انتخابات عام 1967 و 1971 توفي في اذار 2005 . باسم عبد العزيز اللوغاتي، الروضة تاريخ وشخصيات، مطابع الخط، الكويت،2010، ص184 .

4) اوجد منصب الخبير الدستوري في الجلسة الثانية للمجلس التاسيسي والتي عقدت في 31كانون الثاني 1962 بناءً على مقترح الشيخ عبد الله السالم الصباح ورشح عثمان خليل عثمان للمنصب . (ابراهيم محمد دشتي و شمس الضحى فيصل معرفي، دستور الكويت المجلس التاسيسي 1962، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 2013 ، ص20.

5) عبد العزيز حسين : ولد عام 1920 بالكويت درس الابتدائية في المدرسة المباركية ثم في المدرسة الاحمدية لينهي دراسته فيها حصل على الشهادة الجامعية والعليا في تخصص اللغة العربية من جامعة القاهرة كان له دور في تأسيس مجلة البعثة عام 1963 تسنم منصب وزير الدولة لشؤون مجلس الامة الى عام 1985 ثم مستشاراً عند الشيخ جابر الاحمد الصباح توفي في حزيران 1996 . عبد الله المدني، عبد العزيز حسين حامل شعلة التنوير والتعليم في الكويت ، البيان (جريدة)، الامارات العربية المتحدة، العدد 3654 ، 23 حزيران 2019، ص7 .

6) الكويت اليوم(جريدة)، (الكويت)، العدد 833، السنة السابعة عشر، 14 حزيران 1971 ص ص 2 – 4 .

7) الكويت اليوم، العدد882، السنة الثامنة عشر 21 أيار 1972 ، صفحة 5

8) مضبطة الجلسة التاسعة عشر (أ)، الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد العادي الثاني، 16 أيار 1972، ص32 .

9) Rieger,Rene , The Foreign Policy of the Arab Gulf monarchies from 1971 to 1991.- Exeter: Exeter university, 2013,P112 . [PHD thesis], p112 .

10)Britain Majesty's Government , The British Embassy Kuwait .Calendar of Events in 1972 . Al . Kuwait : the British Embassy , 16 April 1972, p2 .

11)عبد الله عباس بوير، صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح قائد العمل الانساني، الكويت، 2015 ، ص111.

12)مضبطة الجلسة الرابعة عشر (أ)، الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد العادي الثاني، 21 أذار 1972، ص79 .

13)عبد الرحمن سالم العتيقي : ولد عام 1928 بالكويت تعلم في الكتاتيب ثم التحق في المدرسة المباركية ثم في المدرسة الاحمدية شغل عدة مناصب منها مشرف على التنقيب النفط بين الاعوام

1945 و 1949 وانخرط في سلك الشرطة الى عام 1959 فقد عين سفيراً في الولايات المتحدة الامريكية ثم وكيل وزارة الخارجية واخيراً وزيراً للمالية والنفط من عام 1967 حتى عام 1975 توفي عام 2020 القبس (جريدة)، العدد 5298، 12حزيران 2020، ص5 .

14)محمد الرشيد : ولد عام 1920 بالكويت تلقى تعليمه في مدارس الكويت وامتهن التجارة وعمل بالسياسية فاز بانتخابات 1963 و 1971 و 1975 و 1981 (ولم يتسنى لي معرفة تاريخ وفاته) . صلاح محمد عيسى الغزالي، الجماعات السياسية في قرن 1910 – 2007 ، الكويت، 2007، ص148 .

15)الكويت اليوم ، العدد 874، السنة الثامنة عشر، الاول من نيسان 1972، ص ص 11 ــ 13.

16)الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح : ولد في 26 حزيران1929 وهو الابن الرابع للشيخ احمد الجابر الصباح تلقى تعليمه في المدرسة المباركية بعدها اوفد الى العديد من الدول للدراسة تسنم عدة مناصب ففي عام 1954 تم تعينه في اللجنة التنفيذية العليا والتي تعنى بتنظيم مصالح الدولة ثم رئيس دائرة المطبوعات عام 1957 وبعدها انتخب عضوا في المجلس التاسيسي عام 1961 وفي عام 1963 تسلم حقيبة وزارة الخارجية حتى عام 1978 ثم رئيس للوزراء عام 2003 وفي عام 2006 اصبح امير لدولة الكويت توفي 29 أيلول 2020 . (فاطمة جبارة جبار الغزي، الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح ودوره السياسي في الكويت 1929 ــ 1991، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، 2021 الصفحات 11 ــ 14)

17)الوثائق العربية لعام 1973، مكتبة نعمة يافت التذكاري، الجامعة الاميريكية، بيروت ، ص363 .

18)مضبطة الجلسة الثلاثين، الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد العادي الثالث،4 تموز 1973، ص11.

19)مضبطة الجلسة الثانية والعشرين، الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد العادي الثالث،3 تموز 1973، ص10.

20)سلطان سلمان : ولد عام 1940 في الكويت تلقى تعليمه في مدارس الكويت فاز في انتخابات عام 1971 ، 1975 عن الدائرة العاشرة تسنم منصب نائب رئيس مجلس محافظة الاحمدي عام 1987 وله مشاركات برلمانية عديدة (ولم يتسنى معرفة تاريخ وفاته) (عبد الله نجيب الملا، الموسوعة الدستورية، ج1، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 2018، ص192 .

21)سلمان الذويخ : ولد عام 1932 في منطقة القبلة بالكويت ودرس في مدارسها ثم في المباركية وفي خمسينيات القرن الماضي عمل في المحاكم مما اكسبه خبرة قانونية فاز في انتخابات 1963و 1967 و1971 توفي عام 2021 . عادل محمد العبد المغني، سليمان الذويخ، الجريدة (جريدة) الكويت، العدد 6532، 17 حزيران 2021 ، ص3.

22)مضبطة الجلسة الثلاثين، المصدر السابق،4 تموز 1973، ص ص 13 ــ 17.

23)غنام الجمهور : ولد عام 1931 بالكويت بداء حياته السياسية عضوا في مجلس الامة عام 1963 وفاز بانتخابات 1971 و1992 و1996 مرشحاً عن الدائرة الرابعة اتسم بمواقف ضد توجهات الحكومة توفي في اذار 2022 . وسام الشاعر، سبب وفاة غنام الجمهور النائب السابق في الكويت ،الجريدة ،الكويت ، العدد 3462 ، 28 تشرين الثاني 2022 ، ص5 .

24)القران الكريم، (سورة الانفال، الاية 46).

25)مضبطة الجلسة الثلاثين، المصدر السابق،4 تموز 1973، ص 19.

26)سامي المنيس : ولد بالكويت عام 1932 صحفي ورئيس تحرير جريدة الطليعة ذات التوجه القومي فاز بانتخابات عام 1963 عن الدائرة الثامنة حولي وايضا فاز في انتخابات عام 1967 و

1971 و1985 و1992 و1996 عن الدائرة العاشرة (الاحمدي) توفي في اب عام 2000 . باسم عبد العزيز اللوغاتي، المصدر السابق، ص190 .
27)الكويت اليوم. العدد 939، السنة التاسعة عشر،9 تموز1973، ص ص 5 ــ 8 .
28)رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي، الكويت وقضايا الخليج والجزيرة العربية 1950 ــ 1971، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة البصرة، ، 2009 ، ص67.
29)مضبطة الجلسة السادسة (ب)، الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد الاول، 20 نيسان 1971، ص111.
30)المصدر نفسه .
31)مضبطة الجلسة السادسة عشر، الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد العادي الثاني، 25 أذار 1972 ، ص88.
32)علي الغانم : ولد عام 1937 في الكويت تلتقى تعليمه في المدرسة المباركية والاحمدية سافر الى مصر وحصل على شهادة الثانوية والبكالوريوس من المانيا الغربية باختصاص الهندسة الميكانيكية فاز بانتخابات 1971 وفي عام 1980 تولى منصب رئيس نادي رياضي ثم عضوا مجلس ادارة غرفة تجارة الكويت عام 1984 ونائبا لرئيس مجلس الادارة عام 2000 (ولم يتسنى لي معرفة تاريخ الوفاة) باسم عبد العزيز اللوغاتي، المصدر السابق، ص87 .
33)مضبطة الجلسة السادسة المصدر السابق، 25 أذار 1972 ، ص89.
34)عبد اللطيف الكاظمي عبد اللطيف الكاظمي : ولد في قرية فريح بالكويت عام 1927 تعلم في المدرسة المباركية ثم في الاحمدية واكمل دراسته الجامعة بالبصرة في العراق عمل في التجارة عام 1943 ثم مقاولا في شركة نفط الكويت عام 1946 كان من المؤيدين لفكرة تاسيس الخطوط الجوية الكويتية عام 1959 فاز في انتخابات 1967 و 1971 عن الدائرة السابعة توفي في اذار 2013 .
(النهار (جريدة)،الكويت ، العدد 2493، 2015 .
35)عبد الله النيباري : ولد عام 1936 تلقى تعليمه في مدرسة المباركية والاحمدية حصل على البكالوريوس من الجامعة الامريكية في مصر والدبلوم العالي من جامعة اكسفورد عام 1963 تولى منصب امين سر مجلس ادارة شركة البترول الوطنية بين الاعوام 1966 و1968 فاز بانتخابات عام 1971 و1975 و1992 و1999 توفي عام 2022 .
(الجريدة (جريدة)، العدد 5222، 2022، ص2)
36)مضبطة الجلسة السادسة عشر، المصدر السابق، 25 أذار 1972 ، ص91.
37)الكويت اليوم، العدد 876، الاول من نيسان 1972، ص ص 6 ــ 8 .
38)صالح محمد العجيري، تاريخ الكويت يوماً بيوم، منشورات مكتبة العجيري، الكويت، 2006 ، ص207.
39)عبد الله يوسف الغنيم، صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح مسيرة وطن، مركز البحوث والدراسات، الكويت، 2004، ص112 .
40)احمد، علي متولى، نشاطات الصندوق الكويتي للتنمية العربية في افريقيا وجنوب الصحراء 1962 ــ 1995، مجلة دراسات افريقية، العتبة العباسية المقدسة، العدد الخامس، المجلد الاول، 2021، ص ص 181 ــ 182 .
41)مجلة الكويت،(الكويت)، العدد 260، الاول من ايار 1974، ص9.
42) البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا : هو مؤسسة دولية مستقلة يتمتع بالشخصية القانونية الدولية الكاملة في المجالين الاداري والمالي تاسس بموجب قرار صادر من مؤتمر القمة العربية

السادس المنعقد في الجزائر في 28 تشرين الثاني 1973 واتخذ من السودان مقراً له واشتركت الدول العربية في انشائه وعلى راسها دولة الكويت ويهدف البنك الى الاستجابة السريعة للدول الافريقية ذات الدخل القومي المحدود وذلك لتجسيد روح التعاون والتضامن العربي الافريقي (John Mace, Intermediate Arabic Werkbook, Hippocrene Books, New York, 2007,P79)

43)مضبطة الجلسة الثلاثين (ح)، الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد الرابع، 9 تموز 1974، ص126 .

44)يوسف المخلد : ولد في حي الشرق في الكويت عام 1923 تعلم في مدارس المباركية والاحمدية وعمل في تجارة اللؤلؤ فاز في انتخابات 1961 الخاصة بالمجلس التاسيسي وبعدها فاز كعضوا في مجلس الامة للانتخابات 1963 و 1967 و1971 و 1985 تولى منصب نائب رئيس مجلس الامة في الفصل التشريعي الثالث عام 1971 توفي عام 2015 . (الجريدة(جريدة)، العدد 5161، 2017، ص4)

45)احمد النفيسي : ولد عام 1945 وتلقى تعلمه في مدارس الكويت فاز في انتخابات 1971 عن الدائرة الثامنة (حولي) تولى منصب رئيس تحرير جريدة الطليعة ذات الاتجاه القومي عمل استاذ جامعي في الكويت وفي الامارات العربية المتحدة. (عبد الله نجيب الملا، المصدر السابق، ص122)

46) مضبطة الجلسة الثلاثين (ح)، الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد الرابع، 9 تموز 1974، ص ص 129 – 130 .

47)المصدر نفسه، ص134.

48)الكويت اليوم ، العدد 990، السنة العشرون، 16 تموز 1974، ص ص 4 ـــ 13 .

49) بنك التنمية الاسلامي : انشئ عام 1973 بموجب قرار نؤتمر وزراء مالية منظمة المؤتمر الاسلامي وبدأ نشاطه بشكل رسمي في 20 تشرين الاول 1975 ويهدف البنك الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الدول الاعضاء والمجتماعات الاسلامية ومقره مدينة جدة في المملكة العربية السعودية ويذكر ان الكويت دعمت منظمة المؤتمر الاسلامي واجهزتها من خلال زيادة مساهمتها بميزانية بنك التنمية الاسلامي بنسبة 12% كما تفاعلت في المادرات الاسلامية وذلك من خلال دعمها للصندوق الدولي المخصص للقضاء على الفقر والتابع للبنك الاسلامي للتنمية . (عبد الرضا علي اسيري، سياسة الكويت الخارجية، انجازات الماضي وتحديات الحاضر وافاق المستقبل، ط1، الكويت، 2017، ص350 ؛ عبد الله عباس بوير، المصدر السابق، ص252 .)

50) الصندوق العربي للانماء الاجتماعي والاقتصادي : تاسس على اثر اتفاق في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية عام 1972 والتزمت بالاتفاق الدول العربية وهي : (المملكة الاردنية الهاشمية، جمهورية تونس، جمهورية الجزائر، جمهورية السودان، جمهورية العراق، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية ليبيا الديمقراطية،جمهورية اليمن، دولة الكويت، جمهورية لبنان، المملكة المغربية، امارة ابو ظبي، امارة قطر، امارة البحرين) وكانت مهام الصندوق دعم المشاريع في مختلف البلدان العربية برأس مال 100 مليون دينار كويتي ومقره في الكويت (عبد الله يعقوب بشارة واخرون، الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت قائداً للعمل الانساني، مؤسسة عبد العزيز سعود الثقافية، الكويت، 2015، ص45) .

51)Britain Majesty's Goovernment, The British Embassy Kuwait, Amir of Kuwait's speech to national Assembly, 2 November 1974, ME/47, p1.

52)القبس الكويتية، الكويت في الوثائق البريطانية، ج2، اصدارات القبس، الكويت، 2017، ص ص 173 – 175 .

53)مضبطة الجلسة الرابعة عشر (د)، الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد العادي الثاني، الاول من نيسان 1972، ص79.
54) المصدر نفسه .
55)عباس مناور : ولد بالكويت عام 1930 تلقى تعليمه في مدارس الكويت انتخب عضوا في المجلس التاسيسي وبعدها فاز في انتخابات 1967 و1971 و1975 و1985 و1992 ثم تسنم رئاسة تحرير جريدة الايام التي تصدر في دولة الامارات العربية المتحدة اعتزل العمل السياسي عام 1999 توفي عام 2015 . (الصباح (جريدة)، الكويت ، العدد 987، 2015 ، ص3)
56)الكويت اليوم، العدد 876، الاول من نيسان1972، ص ص 23 – 25.
57)الطليعة (مجلة) الكويت، العدد 496، 26 تشرين الاول 1974 ، ص4.
58)دولة الكويت، دستور دولة الكويت، مطبعة الحكومة، 1962، ص14 .

Sources and references

1) Abdul Redha Ali Asiri, Kuwait's Foreign Policy, Past Achievements, Present Challenges and Future Prospects, 1st ed., Kuwait, 2017.
2) Abdullah Yaqoub Bishara and others, Sheikh Sabah Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah, Emir of the State of Kuwait, Leader of Humanitarian Work, Abdul Aziz Saud Cultural Foundation, Kuwait, 2015.
3) Ahmed Ali Metwally, Activities of the Kuwait Fund for Arab Development in Africa and Sub-Saharan Africa 1962-1995, African Studies Journal, Al-Abbas Holy Shrine, Issue Five, Volume One, 2021.
4) Basem Abdul Aziz Al-Lughati, Al-Rawda History and Personalities, Al-Khatt Printing Press, Kuwait, 2010.
5) Boyer, Abdullah Abbas, His Highness Sheikh Sabah Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah, Leader of Humanitarian Work, Kuwait, 2015.
6) Ibrahim Muhammad Dashti and Shams Al-Duha Faisal Marafi, Kuwait Constitution, Constituent Assembly 1962, Dhat Al-Salasil Publications, Kuwait, 2013.
7) Al-Jarida (Newspaper), Issue 5222, 2022, p. 2.
8) Al-Jarida (Newspaper), Issue 5161, 2017.
9) John Mace, Intermediate Arabic Werkbook, Hippocrene Books, New York, 2007,P79
10) State of Kuwait, Constitution of the State of Kuwait, Government Press, 1962.
11) Rafid Abdul Redha Ailan Al-Khafaji, Kuwait and the Issues of the Gulf and the Arabian Peninsula 1950-1971, PhD Thesis (unpublished), College of Education, University of Basra, 2009.
12) Saleh Muhammad Al-Ajeri, History of Kuwait Day by Day, Al-Ajeri Library Publications, Kuwait, 2006.
13) Al-Sabah (newspaper), Kuwait, Issue 987, 2015.

14) Salah Muhammad Issa Al-Ghazali, Political Groups in the Century 1910-2007, Kuwait, 2007.
15) Al-Tali'ah (magazine), Kuwait, Issue 496, October 26, 1974.
16) Adel Muhammad Al-Abd Al-Mughni, Suleiman Al-Dhuwaikh, Al-Jarida (newspaper), Kuwait, Issue 6532, June 17, 2021.
17) Abdullah Al-Madani, Abdul Aziz Hussein, the bearer of the torch of enlightenment and education in Kuwait, Al-Bayan (newspaper), United Arab Emirates, Issue 3654, June 23, 2019.
18) Abdullah Najib Al-Mulla, The Constitutional Encyclopedia, Vol. 1, That Al-Salasil Press, Kuwait, 2018.
19) Abdullah Yousef Al-Ghunaim, His Highness Sheikh Jaber Al-Ahmad Al-Sabah, The Journey of a Nation, Research and Studies Center, Kuwait, 2004.
20) Fatima Jabara Jabbar Al-Ghazi, Sheikh Sabah Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah and his Political Role in Kuwait 1929-1991, Master's Thesis (unpublished), College of Education for Humanities, University of Thi Qar, 2021.
21) Al-Qabas (Newspaper), Issue 5298, June 12, 2020.
22) Al-Qabas Kuwait, Kuwait in British Documents, Vol. 2, Al-Qabas Publications, Kuwait, 2017.
23) The Holy Quran, (Surat Al-Anfal, verse 46).
24) Kuwait Today (newspaper), (Kuwait), Issue 833, Seventeenth Year, June 14, 1971.
25) Muhammad Wafiq Al-Khaja, The Political Return of Kuwaiti Foreign Aid, Al-Iqtisad Wal-Aamal Magazine, Beirut, Issue 63, Sixth Year, September 6, 1984.
26) Minutes of the Nineteenth Session (A), Third Legislative Chapter, Second Regular Session, May 16, 1972.
27) Minutes of the Thirteenth Session (A), Third Legislative Term, First Session, June 1, 1971.
28) Minutes of the Twenty-Second Session, Third Legislative Term, Third Regular Session, July 3, 1973.
29) Minutes of the Thirtieth Session (H), Third Legislative Term, Fourth Session, July 9, 1974.
30) Minutes of the Thirtieth Session (H), Third Legislative Term, Fourth Session, July 9, 1974.
31) Minutes of the Thirtieth Session, Third Legislative Term, Third Regular Session, July 4, 1973.

32) Minutes of the Fourteenth Session (D), Third Legislative Term, Second Regular Session, April 1, 1972.
33) Minutes of the Fourteenth Session (A), Third Legislative Term, Second Regular Session, March 21, 1972.
34) Minutes of the Sixth Session (b), Third Legislative Term, First Session, April 20, 1971.
35) Minutes of the Sixteenth Session, Third Legislative Term, Second Regular Session, March 25, 1972.
36) Al-Nahar (Newspaper), Kuwait, Issue 2493, 2015.
37) Arab Documents for the Year 1973, Ne'meh Yafet Memorial Library, American University, Beirut.
38) Wissam Al-Shaer, Cause of Death of Ghanem Al-Jamhour, Former MP in Kuwait, Al-Jarida, Kuwait, Issue 3462, November 28, 2022.
39) Britain Majesty's Government , The British Embassy Kuwait .Calendar of Events in 1972 . Al . Kuwait : the British Embassy , 16 April 1972.
40) Britain Majesty's Goovernment, The British Embassy Kuwait, Amir of Kuwait's speech to national Assembly, 2 November 1974, ME/47.
41) Rieger,Rene , The Foreign Policy of the Arab Gulf monarchies from 1971 to 1991.- Exeter: Exeter university, 2013,P112 . [PHD thesis] .

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 131) 2025, pp. 311-325

The Economic Kuwaiti Agreements in the light of the Kuwait National Assembly discussions (1971-1974)

Abdulhamza Hameed Khadoom
Presidency of Al-Mustansiriya University
Iraq – Baghdad
abdul80hamza78llove@gmail.com

Abstract:
Since its dependence in the sixties of the last century, the state of Kuwait has sought to establish its existence as a country through agreements that included providing aid to countries with low economic resources benefiting from the substantial revenues generated from the production and exporting of petroleum, which spurred the Kuwaiti government to provide monetary loans that rivalled those of global organizations, by reducing interest rates and therefore, increasing the financial returns. These agreements were formalized by presenting them as legislation to the Kuwait National Assembly for discussion and approval, making the government obligated to implement them.

Keywords :National Assembly, Kuwait, Economic Agreements, Assembly Members , The Government .
Note: The research is based on a master's thesis or a doctoral thesis (if any). No.